اندماج الدول المغاربية في الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية البشرية المستدامة
دراسة حالة (الجزائر، تونس والمغرب)

The integration of the Maghreb countries into the knowledge economy and its role in achieving sustainable human development -A case study (Algeria - Tunisia and Morocco)

ريمة رزايقي*

Rima Rezaigui

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة سطيف 1 (الجزائر)، r.rezaigui2020@gmail.com

تاريخ الاستلام: 14- 03-2022 تاريخ القبول: 03-09-2022 تاريخ النشر: 30-09-2022

ملخص:

يهدف البحث انطلاقا من عرض تجربة البلدان المغاربية المتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب للوقوف على مدى استعدادها للاندماج في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة بالاعتماد على مؤشرات الامم المتحدة الصادرة في2019 -2020، ومن نتائج البحث لاحظنا بأنَ هذه التجربة يعترض تحقيقها مجموعة من العقبات والتحديات، وتم التوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة تفاعلية بين اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، ومن أهم توصيات البحث أنه يتعين على هذه الدول أن تبني خططها التنموية مستقبلا على أساس توليد واستخدام المعرفة، على نحو يعظم من استفادتها من الثروة التي تنتجها الموارد البشرية الكفؤة باعتبارها مصدر إبداع وابتكار، وعامل اندماج في اقتصاد المعرفة.

كلمات مفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة، التنمية البشرية.

تصنيفات JEL: D8، I29، O15.

Abstract:

The research aims, based on the presentation of the experience of the Maghreb countries represented in Algeria, Tunisia and Morocco, to determine the extent of their readiness to integrate into the global economy based on knowledge based on the United Nations indicators issued in 2019-2020. Reaching a conclusion that there is an interactive relationship between the knowledge economy and sustainable human development, and one of the most important recommendations of the research is that these countries should build their future development plans on the basis of the generation and use of knowledge, in a way that maximizes their benefit from the wealth produced by efficient human resources as a source of creativity and innovation. and an integration factor in the knowledge economy.

***Keywords**: knowledge - knowledge economy - human development.*

***Jel Classification Codes:** D8 ،I29 ،O15.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة

أصبحت التنمية تركز على الجانب البشري على أساس أنَ الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه، وأصبح الهدف من التنمية المستدامة هو تحسين المستوى المعيشي لكل سكان العالم من جهة وبالتالي تحقيق النمو والاستقرار من الجانب الاقتصادي، والعدالة، وضمان الصحة والتعليم والأمان من الجانب الاجتماعي.

وبعدما أصبحت المعرفة موردا اقتصاديا يفوق بمردوديته وكفاءته الموارد الأخرى الطبيعية أضحت الثروة الفعلية التي لا تنضب هي ثروة المعرفة، ذلك ما دعا إلى ضرورة وجود طرح جديد لتوظيف المعرفة لخدمة أغراض التنمية البشرية المستدامة ومتطلباتها، بات الاندماج في الاقتصاد المعرفي من أهم التحديات في عالم اليوم الذي يسير بخطى متسارعة من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، كما أن مستقبل مرتبط بالقضاء على التخلف والتبعية من خلال إرساء مختلف دعائم التنمية المستدامة، فالحاجة للمعرفة تمثل التحدي الرئيسي أمام الدول المغاربية.

- اشكالية الدراسة:

وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

- ما مدى استعداد البلدان (الجزائر، تونس والمغرب) لبناء اقتصاد معرفي يعمل على تحقيق أهداف وغايات التنمية البشرية المستدامة؟ وكيف يمكن أن تستفيد التنمية البشرية المستدامة من معطيات اقتصاد المعرفة في البلدان المغاربية؟

- فرضيات الدراسة:

تقوم الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة من التصور التالي:

التحول نحو الاقتصاد المعرفي يساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البلدان المغاربية الجزائر، تونس والمغرب. ويندرج تحت الفرض الرئيسي الفرضيات الفرعية التالية:

- التحول نحو الاقتصاد المعرفي إنما يأتي في المقام الأول من منظومتي التعليم والتكوين والبحث والتطوير (حتى بافتراض توفر السبل والإمكانات التقنية)
- توجد علاقة ارتباط بين الفجوة المعرفية ومستويات التنمية البشرية في هذه البلدان
- يوجد أثر قوي لاقتصاد المعرفة للإيجاد البدائل المكننة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبشرية.

- أهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة إعادة النظر في التوجهات والإسراع نحو إدراك وتدارك أن البلدان العربية والدول المغاربية خاصة تعاني من فجوات كبيرة والفجوة المعرفية من أخطرها، والتأكيد على

أن الحاجة للمعرفة تمثل التحدي الرئيسي أمام الدول المغاربية وأنها المكون الأساسي لعملية تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ولذلك نجد أن من أهداف البحث الاساسية التالي:

- التعرف على أداء الاقتصاديات المغاربية في التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.
- معرفة دور الاندماج في الاقتصاد المعرفي في تحسين التنمية البشرية
- تهدف الدارسة الى توضيح المساهمة الفعالة لمكونات اقتصاد المعرفة في تجسيد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.
- تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه الدول المغاربية في ظل هذا النمط الجديد من الاقتصاد ومتطلبات الانخراط فيه.

- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي قام بها الباحثون حول موضوع التحول لاقتصاد المعرفة ودور هذا الاخير في النمو التنمية، نذكر منها:

- دراسة (مسعي سمير، 2015) [1] بعنوان: اقتصاد المعرفة في الجزائر – الواقع ومتطلبات التحول- هذه الدراسة التحليلية تهدف إلى توضيح ومعرفة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة مدى استعداد الاقتصاد الجزائري ومتطلبات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، واستكشاف الفرص والمتطلبات اللازمة لذلك، وهذا على ضوء دعائم اقتصاد المعرفة الأربعة الأساسية التي حددها البنك العالمي (عمالة متعلمة ومؤهلة، هياكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، البحث والتطوير، النظام الاقتصادي والمؤسساتي) بحيث قام بتحليل أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

- (دراسة لحمر خديجة، 2015)[2] بعنوان: "تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة" تهدف هذه الدراسة الى تقييم موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة، استنادا على منهجية البنك الدولي التي تسمح بمقارنة الجزائر مع باقي دول العالم. توصلت الدراسة الى أن الجزائر مازالت بعيدة عن التوجه نحو اقتصاد المعرفة حتى على المستوى العربي، واوصت بأن عليها انتهاج استراتيجية طويلة الأمد لتطوير المعرفة، تتضمن إحداث عملية تنمية بشرية بدءا من عملية التعليم وتشجيع الابتكار، وصولا الى تسهيل الولوج للمعرفة ووضع أطر قانونية وتشريعية من أجل خلق مجتمع معرفي.

- دراسة (معلول ليله وسليمة مسعي ورضا زهواني، 2019)[3]: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر مقارنة مع عدد من الدول العربية- تهدف الدراسة إلى إبراز تلك العلاقة بين متغيرتين من أهم المتغيرات وأحدثها في الوقت لحالي، هما اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة. ولبلوغ هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مؤشرات المتغيرين في الجزائر والدول العربية، والتي تمكن من دراسة مدى توفرها عربيا، و إبراز العلاقة السببية بينهما إن وجدت، معتمدين في ذلك على إحصائيات البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية، والتقارير الاقتصادية العربية الموحدة. وتم التوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة تفاعلية بين اقتصاد المعرفة

والتنمية المستدامة. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة اعتناء الجزائر خاصة بتطوير التعليم والصحة لأنهما السبيل الوحيد لأي تطور.

ويكمن الاختلاف في هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تعالج فترة حديثة جدا من 2019- 2021 ولم تقتصر على دولة واحدة بل محاولة المقارنة بين ثلاث دول عربية متجاورة هي الدول المغاربية الجزائر، تونس والمغرب والوقوف على مدى سيرها في الطريق الصحيح نحو الاندماج في الاقتصاد المعرفي وحصر العقبات التي تعترضها.

- منهجية الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي من خلال عرض وتحليل البيانات ومؤشرات الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية للبلدان محل الدراسة وفق آخر الاحصائيات المتاحة 2020-2021 وسيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

المحور الأول: نظرة عامة حول مفهوم المعرفة والاقتصاد المعرفي

المحور الثاني: قياس وتحليل جاهزية الدول المغاربية للاندماج في اقتصاد المعرفة

المحور الثالث:أثر معطيات الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البلدان (الجزائر – تونس والمغرب).

2. نظرة عامة حول مفهوم المعرفة والاقتصاد المعرفي:

1.2. مفهوم المعرفة:

عرفها تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) بأنها: "حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات وأنها تتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار أو مجمل الرؤى الرمزية، التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي وتوجه السلوك البشري فرديا أو مؤسسيا في مجالات النشاط الإنساني كافة، في إنتاج السلع والخدمات وفي نشاط المجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة[4] "

كما عرفها (الملكاوي، 2006) المعرفة هي: مجموعة من الحقائق التي يحصل عليها الإنسان من خلال بحوثه حسب طرق البحث العلمي المنطقية أو من خلال تجاربه السابقة التي تراكمت لديه، وهي عملية انتقال من بيانات إلى معلومات فمعرفة فحكمة التي تقود حسن التقدير والقرارات الأكثر عقلانية ورشدانية[5].

من خلال ما سبق يلاحظ عدم وجود تعريف متفق عليه للمعرفة وان كانت الخبرة والقيم والمعتقدات هي القاسم المشترك في التعاريف المذكورة سابقا وعليه يمكن تعريفها بأنها: "مجموع الحقائق، ووجهات النظر، والآراء، والأحكام، وأساليب العمل، والخبرات، والتجارب، والمعلومات، والبيانات، والمفاهيم، والاستراتيجيات، والمبادئ التي يمتلكها الفرد أو المنظمة أو المجتمع وتستخدم لتفسير المعلومات المتعلقة بظرف معين أو حالة معينة ومعالجة هذا الظرف أو هذه الحالة"[6].

2.2. مفهوم اقتصاد المعرفة:

أطلقت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الشبكي، الاقتصاد الالكتروني[7]، اقتصاد الخبرة، اقتصاد اللا ملموسات. وتستخدم هذه التسميات بطريقة متبادلة والتداخل بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي لا يمكن فصله في ظل الاستخدام الواسع والمتزايد للشبكات والاتصالات ورقمنة المعلومات والمعرفة.

أما التداخل بين اقتصاد المعلومات واقتصاد المعرفة فإن جانبا من تفسيره يعود إلى صعوبة التمييز في حالات عديدة بين المعلومات والمعرفة والتشابه والتداخل بين المنتج المعلوماتي والمنتج المعرفي[8].

3.2. التعريفات الواردة في ماهية الاقتصاد المعرفي:

الاقتصاد المعرفي يعتبر فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية، وأصبح في الآونة الأخيرة جزءا فاعلا في كل اقتصاد، وفي كل نشاط وعنصر أساسي وتحولت المعرفة إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية. وفيما يلي مجموعة التعريفات الواردة في مفهوم هذا المصطلح:

- عرفه (البنك الدولي) على أنه: "الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية" ويعني الانتقال من الاقتصاد القائم على الماديات إلى الاقتصاد المبني على اللامادي حيث كانت الملكية المادية من ثروات وأراضي، وعقارات ومنقولات، أصبحت الملكية الفكرية هي محور اقتصاد المعرفة[9].
- حسب (Dominique foray) اقتصاد المعرفة هو: " تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية "، وهو بالتالي نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي[10].

- عرفه (جمال سلمان، 2009) " هو الاقتصاد الذي يمتلك القدرة على الابتكار و ايجاد منتجات فكرية معرفية، لم تكن تعرفها الاسواق من قبل ولا توجد حواجز للدخول اليه، بل هو اقتصاد مفتوح، ومن ثم لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه فالمعرفة أكثر الأمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات بل ولكافة البشر[11]

- "الاقتصاد المعرفي هو الذي توظف فيه المعرفة في مختلف الأنشطة الاقتصادية: الإنتاج، التنظيم، الإدارة، التسويق، المالية...الخ، حيث تمثل المعرفة فيه مصدر لخلق الثروة ومصدرا لتنافسية الاقتصاديات والمنظمات"[12].

وبتناول مختلف التعريفات الواردة حول مفهوم الاقتصاد المعرفي يمكننا استنتاج التعريف التالي:

هو الاقتصاد الذي يتم فيه الانتقال من الاعتماد على المواد الأولية والمعدات الرأسمالية الى التركيز على المعلومات والمعرفة بحيث تصبح المعارف العلمية أهم سلعة في المجتمع ويقوم أساسا على التطورات الهائلة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام الكثيف لها في القيام بالنشاطات الاقتصادية.

4.2. عناصر اقتصاد المعرفة:

لاقتصاد المعرفة عدة عناصر تدعمه وتثبت وجوده كاقتصاد قوي يمكن إجمالها بالآتي[13] :

- قوة بشرية مؤيدة: المجتمع أكبر قاعدة لدعم اقتصاد المعرفة فهو المنتج والمستهلك لهذه المعرفة والمستفيد من ثمراتها لذلك فاقتصاد المعرفة يتطلب بنية تحتية مجتمعية داعمة تتمثل بالكوادر البشرية ذات المستوى العالي من التأهيل.
- وجود مجتمع تعلم: توافر المجتمع الذي يعد أفضل البيئات للنهوض بمستوى الكوادر والتركيز على مستوى التعليم ليواكب الاقتصاد كل التغيرات والتطورات التكنولوجية المتلاحقة في العالم.
- منظومة بحث وتطوير وعلم وتكنولوجيا للإبداع والابتكار فاعلة: إن توافر هذه المنظومة وما تقدمه من معطيات علمية يجعل الاقتصاد يرتقي لدور الريادة في رفع المستوى المعرفي والاقتصادي معا.
- تهيئة عمال معرفة وصناعها: لديهم القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها، أي الربط بين البنية المجتمعية الداعمة ومجتمع التعلم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمالة الماهرة.
- الربط الالكتروني الواسع: المعرفة تحتاج إلى وسائل انتقال، خاصة وان بروز مفهوم اقتصاد المعرفة ارتبط بظهور الانترنت وسهولة الاتصال وسرعة الحصول على المعلومات.

3. قياس وتحليل جاهزية الدول المغاربية للاندماج في اقتصاد المعرفة:

1.3. مؤشرات اقتصاد المعرفة للدول المغاربية:

لمساعدة الدول عامة، لتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها عند التحول إلى اقتصاد المعرفة، ظهرت العديد من المؤشرات التي تحاول قياس المعرفة والاقتصاد المبني عليها من خلال العديد من التقارير على غرار "تقرير المعرفة" ومؤخرا "مؤشر المعرفة العالمي " الذي أطلق سنة 2017، والذي يتكون من سبعة مؤشرات فرعية مركبة تسلط الضوء على أداء ستة قطاعات حيوية هي: التعليم قبل الجامعي والتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم العالي البحث والتطوير والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الى جانب مؤشر فرعي خاص بالبيئة التمكينية.

لتقريب قياس اقتصاد المعرفة في دول الاتحاد المغاربي اعتمدنا على"**مؤشر المعرفة العالمي** "وسنعمل على استعراض هذا المؤشر للوقوف على مدى جاهزية الدول المغاربية للتحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : مؤشر المعرفة العالمي للدول المغاربية لسنة2021

البلد	المرتبة	القيمة
تونس	83	47.2
المغرب	101	43.5
الجزائر	111	40.3

المصدر: تقرير "**مؤشر المعرفة العالمي**"، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دار الغرير، دبي– الامارات العربية المتحدة، 2021، ص 4

ملاحظة: الترتيب من ضمن 154 بلد

من خلال الجدول الذي يوضح مؤشر المعرفة العالمي يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تونس: حققت أعلى قيمة في مؤشر المعرفة مقارنة بالدول المغاربية الاخرى وهذا يدل على التوجه الصحيح نحو اكتساب أرضية لبناء اقتصاد المعرفة، ساعدها في ذلك امتلاك بنية تحتية في مجال المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى تفوقها في حجم الإنتاج العلمي والمعرفي على باقي الدول المغاربية وكذا العربية.

-المغرب، الجزائر: نلاحظ أداء الدولتين متواضع من حيث البنية التحتية المعرفية، بالرغم من أن هناك تحسن بالنسبة للجزائر بفضل جهود القضاء على أمية الكبار من جهة وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، ولكن تظل تعاني من ضعف البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات، وتردي وضعف حجم الإنتاج العلمي المعرفي بالإضافة إلى المعيقات المؤسسية والتنظيمية التي تعاني منها جميع البلدان العربية والتي تعرف تأخرا من حيث اكتسابها لبيئة تمكنها من التوجه إلى الاندماج في الاقتصاد المعرفي، السبب الرئيسي في ذلك يتمثل في تدهور في مستوى تحصيل التعليم، وتباطؤ في اكتسابها للتقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات.

3 .2. تحليل جاهزية الدول المغاربية للاندماج في اقتصاد المعرفة:

ان البيانات التي تتعلق بمؤشرات المعرفة في الدول المغاربية تعاني من نقص أو انخفاض الدقة أو قدم الفترة الزمنية، مما يستدعي مزيدا من الإحاطة بالواقع المعرفي في كل بلد على حدى، من أجل رسم معالم دقيقة لنوعية التحرك المطلوب بناءا على احتياجات حجم الفجوة وطبيعتها. وثمة إشارات تدل على أن المنطقة تسير باتجاه التغيير، ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2) : ترتيب الدول المغاربية بالنسبة لبعض المعايير المتصلة بمرتكزات الاقتصاد المعرفي للعام 2021

	رأس المال المعرفي	بيئة التعلم	توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	البنية التحتية
الجزائر	63.5	44.5	31.5	36.2
تونس	62.5	48.2	36.8	43.6
المغرب	54.2	31.1	36.8	47.2

المصدر: اعتمادا على تقرير مؤشر المعرفة العالمي،2021، ص 164، 200، 308

يظهر من خلال الجدول تفوق تونس في المنطقة من حيث توفير بيئة محفزة على التعلم مع توفر البنية التحتية، ساعدها في ذلك التوجه نحو إرساء قواعد لبيئة رقمية للاندماج في مجتمع المعلومات والمعرفة، من خلال إعطاء الأولوية لتطوير وتنمية قطاع المعلومات والاتصالات بينما تداولت كل من الجزائر والمغرب على مراكز متفاوتة فالجزائر مثلا حققت أدنى المراتب فما يتعلق بالبنية الاتصالية لتطوير قطاع تكنولوجيات المعلومات، فيما يأتي المغرب في المرتبة الاخيرة من حيث خلق بيئة تعليمية تشجع على التحصيل العلمي والانتاج المعرفي.

رغم وجود بعض التفاوت، إلاَ أنه يمكن اعتبار أنَ الأداء المعرفي الراهن في الجزائر، تونس والمغرب تجمعه متطلبات مشتركة، وعنوانه الأكبر هو "**الفجوة المعرفية**" القائمة التي لا يمكن اعتبارها متماثلة، ولكن ضعف البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالإضافة إلى ضعف الإنتاج العلمي والمعرفي تظل معيقات أساسية.

3.3. معوقات اندماج الاقتصاديات المغاربية في اقتصاد المعرفة :

انطلاقا من تحليل الواقع المعرفي في البلدان المغاربية يمكن القول أنَ هناك جملة من التحديات تواجهها ولابد من تجاوزها كي تتمكن من إقامة مجتمع معرفة ومن بين هذه التحديات أو المعوقات نذكر ما يلي:

- الفجوة المعرفية، وضعف التحصيل العلمي والإنتاج المعرفي، وتدني مخرجات البحث والتطوير.
- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- التخلف الهيكلي للاقتصاد المغاربي نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الموارد الطبيعية بالدرجة الأولى وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي، الأمر الذي أدى إلى تهميش إمكانات المورد الأكثر قيمة هو "المورد البشري" مصدر الإبداعات والابتكارات.

- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للبحوث والتطور مع ارتفاع تكلفة القيام بعمليات الاتصال عبر الشبكات المعلوماتية، خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية.

- افتقار البلدان المغاربية للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانفتاح اقتصاديا والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل مجالات الحياة.

- أغلب البلدان المغاربية، تعتبر في مقدمة الدول العربية الطاردة للكوادر العلمية نحو الخارج

- تدني مستوى معيشة غالبية الشعوب المغاربية وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الصحية ومستوى التعليم الذي مازال قائما على النظم التقليدية القديمة ويفتقر إلى حد كبير إلى التنوع من حيث التوسع في انتشار الأنماط الجديدة الشائعة: "التعليم الالكتروني– التعليم مدى الحياة – التعلم المستمر".

4. أثر معطيات الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البلدان المغاربية:

يتوقف بناء الأمم الحديثة على تنمية البشر وتنظيم النشاط البشري، صحيح أن رأس المال، والموارد الطبيعية، كلها تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ولكن ما من واحد منها يفوق في الأهمية القوى البشرية وعلى ذلك تكتسب المعرفة العلمية معنى اقتصاديا واعتبرت محركا للتنمية[14]. بحيث يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، وتشمل التنمية البشرية الصحة والتغذية، التعليم، التدريب، الحصول على المعرفة لتنمية قدرة الابتكار والإبداع، تحقيق مستوى أفضل للمعيشة، المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، التوظيف، القضاء على الفقر. وفي هذا الجزء سوف نستعرض كيف أن المعرفة قد أثرت على التنمية البشرية بصور مختلفة.

1.4 الاقتصاد المعرفي ومواجهة تداعيات الفقر :

تلعب المعلومات والمعرفة دورا هاما في إحاطة صانعي القرار حول مختلف التحليلات والتنبؤات الخاصة باتجاهات الفقر، كما تساعد الحكومات على متابعة تنفيذ البرامج والخطط والتنسيق بين مختلف القطاعات من خلال ما يلي[15]:

– إمكانية شبكات المعلومات والاتصالات إطلاق الحوار الجاد والتعاون المثمر بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لصياغة استراتيجيات وآليات الحد من الفقر.

– تعزيز الأجهزة الإحصائية لاستخدام التقنيات وشبكات المعلومات لتجميع البيانات المتعلقة بالفقر والبطالة وتحديثهما باستمرار، وتعزيز التعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية برسم سياسات التنمية.

– تطوير قدرات ومهارات صانعي القرار في القطاعين الخاص والعام، واعتماد النهج الابتكارية في الإدارة والإنتاج وتوفير فرص العمل والحد من الفقر.

– للزراعة دور حيوي في تطوير العمالة الريفية وهي تشكل الحجر الأساس للأمن الغذائي وتقليص الفقر، حيث تساهم تكنولوجيا المعلومات في الترويج للاستعمال الرشيد للموارد الزراعية وتسويق مفهوم الزراعة المستدامة، عبر التدريب المهني بما يضمن الأمن الغذائي عبر زيادة الإنتاج، ومساعدة سكان الريف على تلبية تطلعاتهم من جهة ويحمي قاعدة الموارد الطبيعية لتلبية حاجات المستقبل، وبالتالي إيجاد مخرج مستدام من دورة الفقر عبر تزويد الناس بالأمان والفرص والموجودات.

2.4 . فرص العمل في الاقتصاد المبني على المعرفة:

تشهد الدول المتقدمة تحولا سريعا في سوق العمل، وذلك يعني الانتقال من العمل الروتيني إلى العمل الخلاق والمبدع. حيث يتميز سوق العمل في ظل الاقتصاد المعرفي بما يلي:

– الاقتصاد المبني على المعرفة يتميز بزيادة الطلب على العمالة عالية المهارة، والتي تتمتع بدخول مالية أكبر.

– يلعب الاقتصاد المعرفي دورا مهما في توزيع الدخول، فقد شهد ربع القرن الماضي تزايدا في فوارق توزيع دخول الأفراد، فقد ذهب القسم الأكبر من ثمرات النمو الاقتصادي للمتعلمين وأصحاب الأفكار والإبداعات الخلاقة[16].

فالمجتمعات اليوم تمر بمتغيرات اقتصادية واجتماعية وتنظيمية، مما احدث آثارا عميقة في أنماط العمل، حيث نجد:

– تغير أسلوب التوظيف أو البحث عن العمل: حيث أدى التوسع في استخدامات الكمبيوتر والانترنت إلى توجه عدد كبير من العمال وأصحاب الأعمال إلى خدمات الانترنت، والتي تعتبر أرخص وأسرع الطرق للحصول على معلومات عن الوظائف المطروحة في سوق العمل.

-إحداث أنماط جديدة من العمل، حيث أصبح "العمل عن بعد" وما يميز هذا الأسلوب إلغاء التكاليف الخاصة بـ"إنشاء مكاتب، مصاريف التنقل" كما يتوقع أن تستفيد النساء من هذا الوضع مما يسمح بالتوفيق بين العمل ومسؤوليات البيت من جهة مما يخفض من الفجوة بين الجنسين في التوظيف والمداخيل[17].

3.4. محو الأمية ونشر وإصلاح التعليم:

في الاقتصاد المبني على المعرفة، ومع انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، أصبحت قدرة الأفراد على التعلم أسهل من قبل بكثير. وأصبح الحصول على المعلومة لا يحتاج إلى وقت ولا جهد كبير. وتصاعدت أهمية المفاهيم التالية: التعليم المستمر، وتعليم الكبار، التعليم عن بعد، والتعليم غير النظامي، التعليم المفتوح، والتعليم الالكتروني، التعليم بالعمل...الخ، حيث أصبح بإمكان النظام التربوي والتعليمي أن يقوم بدور هام في تحقيق أسس ومبادئ الاستدامة.

4.4. تأثير الاقتصاد المعرفي على الأمن الصحي من أجل التنمية البشرية المستدامة:

تعد الصحة من المعايير المهمة أيضا للتنمية البشرية المستدامة، والتحسينات في مجال الصحة والتغذية كما هو الحال في التعليم يكونان السبب لتحقيق النمو البشري المستدام. وأصبح التحول نحو الاقتصاد المعرفي يطرح نموذجا هاما لتحسين نوعية حياة البشر، حيث ساعدت الابتكارات والتجارب البشرية في مجال العلوم والتقنيات على تحسين جوانب الحياة المختلفة، خاصة فيما يتعلق بجانب تحسين وتعزيز الأمن الصحي من خلال ما يلي:

- أسهمت تطبيقات العلوم والتقنيات في مجال التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية في تطور مجالات الطب والرعاية الصحية، بإنتاج علاجات جديدة أكثر فعالية.

- التحول نحو مجتمع المعلومات يطرح أساليب وسبل حديثة مثل: "قطاع الصحة الالكترونية"، والتي تفيد فيما يلي[18]:

- تزويد الناس خاصة في المناطق الريفية والنائية، بالمعلومات الصحية والمشورة حول سبل الوقاية والعلاج عبر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- في مجال الإعلام والإرشاد الصحي، عبر خدمات البريد والمواقع الالكترونية ورسائل الهواتف المحمولة.

- للخبراء في عالم الصحة فرصة التزود بالمعلومات الصحية الحديثة، وتبادل الآراء والخبرات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

- إنشاء وتطوير النظم الخبيرة لتشخيص الأمراض، لمساعدة الأطباء وتدريب الجدد منهم[19].

5.4. تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين:

في عصر الثورة التكنولوجية المعلوماتية وما تتيحه من وسائل وأدوات، يمكن أن تقدّم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانية تحسين حياة المرأة، من خلال ما يلي:

- أهم الأدوار يتجسد في توعية المجتمع بالقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بما يساعد على ترسيخ نهج يلتزم بحق المرأة في التنمية وتمكينها والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها.

- بيئة مجتمع المعرفة والمعلومات قادرة على تزويد المرأة بالمهارات والخبرات، وتسهيل الوصول إلى مصادر المعرفة والتعليم دون التقيد بالزمان أو المكان (نظم التعليم عن بعد، التعليم الالكتروني) ودون أن ينقص ذلك من مسؤولياتها الأسرية.

– فرص العمل الجديدة الخاصة بالعمالة الالكترونية (العمل عن بعد)، والتي تبدو أكثر ملائمة لوضعية المرأة، حيث أصبح بالإمكان الاستفادة من عمل المرأة وهي في المنزل، بل تفسح المجال أمام حشد كل الطاقات لخدمة التنمية بما فيها طاقات المعوقين والمسنين[20].

5. واقع التنمية البشرية في الدول المغاربية :

1.5 مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر، تونس والمغرب:

تصنف الدول (الجزائر وتونس) حسب دليل التنمية البشرية حسب اخر المؤشرات التنمية الصادرة في 2020 إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، بينما المغرب صنف في فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): ترتيب دليل التنمية البشرية للبلدان المغاربية لسنة2019

البلدان	ترتيب البلد حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين الجنسين(2019)	دليل الفقر متعدد الأبعاد النسبة المؤية من مجموع السكان (2019-2008)	شدة الحرمان في الفقر متعدد الابعاد النسبة المؤية (2019-2008)
تونس	95	0.740	0.858	2.1	38.8
الجزائر	91	0.748	0.296	0.8	36.5
المغرب	121	0.686	0.835	18.6	45.7

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بيروت، لبنان 2020، ص17-18

ملاحظة : الترتيب بالنسبة189 دولة

الملاحظ أنَ الجزائر قد أحرزت تقدما واحتلت مكانا متقدما من سنة لأخرى، فعلى سبيل المثال، احتلت الجزائر المرتبة 108 لسنة 2004، في حين تقدمت بخمس درجات لسنة 2005 إذ احتلت المرتبة 103 ، وسنة 2011 احتلت المرتبة 96، ومؤخرا تقدمت الى المرتبة 91 نظرا لتحسن مستوى المعيشة وعامل الاستقرار الأمني والسياسي، لكن رغم التطور الاقتصادي الهائل الذي أصاب حياة ملايين البشر، فإن الفقر مازال يشكل التحدي الاكبر الذي يواجه هذه الدول ومن أكثر الدول فقرا هي المغرب بـ (18.6%)من اجمالي عدد السكان، تقريبا نصفهم يعانون من شدة الحرمان بنسبة قدرت بـ (45.7%) من مجموع الاشخاص الذين يعانون من فقر متعدد الابعاد، ويمثل الفقر عائقا أمام كافة الجهود الانمائية

والاستثمار في المورد البشري ورفع معدلات النمو والاداء الاجتماعي والاقتصادي لذلك على هذه الدول التصدي لأزمة الفقر.

وقد تم اقتراح نموذج من طرف "عالم الاجتماع الفريد مان" يمكن اتباعه لهذه الدول لتفعيل أو تمكين الفقراء، من خلال اسس مواجهة الفقر وهي: توفير مكان لحياة آمنة للفرد، طرح مداخل لاستغلال الوقت، اكتساب المعرفة والمهارة، توفير المعلومات، الانضمام لمنظمات اجتماعية، اقامة شبكة اجتماعية مكثفة مع العالم الخارجي، توفير الدعم المالي[21].

2.5 واقع الصحة:

بالنظر إلى معدل أمد الحياة فمعظم الدول المغاربية تتمتع بمعدل توقع للحياة عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي الذي هو 67 سنة، نجده يفوق 70 سنة في كل من تونس، المغرب والجزائر بفضل التحسن في الظروف المعيشية والصحية للأفراد كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): بعض مؤشرات الحالة الصحية في البلدان المغاربية لسنوات مختارة

البلد	معدل أمد الحياة بالسنوات للعام 2011	معدل أمد الحياة بالسنوات للعام 2019	عدد وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة (2017)	وفيات الأطفال لكل 1000من المواليد الأحياء (2017)
تونس	74.5	76.9	43	10.1
الجزائر	73.1	76.7	112	7.8
المغرب	72.2	76.7	70	31

المصدر: تقارير التنمية البشرية للعام 2011 و 2020

هناك بعض التحسينات الملحوظة في مجال تقديم الرعاية الصحية في البلدان المغاربية، نلاحظ ذلك من خلال ارتفاع الوقاية الصحية ضد الامراض والاوبئة. كما تم إحراز إنجازات في تخفيض معدلات وفيات الأطفال وفي تحسين صحة الامهات، ولكن ما زال هناك تفاوت كبير بين الدول وعلى مستوى كل دولة. فهناك تفاوت ملحوظ خاصة في نسبة وفيات الأمهات ورعاية المواليد الجدد، كما هو الحال في الجزائر يوجد ارتفاعا وفيات الامهات عند الولادة أعلى من البلدان الاخرى، تجاريها المغرب في ارتفاع معدل الوفيات عند الرضع يرجع السبب الى أنَ هناك نقص في الاطارات والكوادر من أطباء ومختلف العاملين في مجال الوقاية والصحة ومستوى مدى توفير الخدمات والرعاية الصحية.

3.5. الواقع التعليمي ومحاربة الأمية:

رغم المجهودات المبذولة إلاَ أنه لا توجد دولة مغاربية أو حتى عربية تخلصت من الأمية بشكل نهائي، كما أنَ الجهود لتطوير التعليم ركزت على الكم وفقط (تسجيل زيادة في معدلات الالتحاق بمختلف مراحل التعليم) دون أن تهتم بمحتوى البرامج التعليمية بالقدر والاهتمام الذي كان يخص الجانب الكمي، فكل البرامج اعتمدت على أرقام كأهداف يجب الوصول إليها، ولم تحدد إلى جانب ذلك مؤشرات نوعية تخص نوع البرامج المقدمة، تكوين حسب احتياجات التنمية وتجاوز مرحلة التخلف والجهل التي كانت سائدة، وقد حققت العديد من هذه الدول تطورات ملموسة انعكست في تزايد أعداد الطلبة والمتعلمين، وزيادة معدلات الالتحاق بكافة مراحل التعليم (الابتدائي والثانوي والجامعي) كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (5): تطور معدلات الالتحاق التعليم العالي في الدول المغاربية في سنوات مختارة

البلدان	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي	
			سنة 2006	سنة 2019
تونس	70.5	47.5	30	40.8
المغرب	57.0	50.1	11	30.7
الجزائر	66.2	44.7	21	38.6

المصدر: بالاعتماد على:

- تقرير مؤشر المعرفة العالمي،2021 ، ص 164، 200، 308

- تقرير المعرفة العربي، 2009، ص257

حققت معظم الدول المغاربية معدلات عالية للالتحاق بالمرحلة الابتدائية حيث جاوزت هذه المعدلات الـ 90% في (تونس والجزائر)، كما حقق المغرب تقدما وصل معدل الالتحاق 88%، في سنة 2006،[22]%، إلاَ أنه إجمالا يمكننا اعتبار أنَ هذه البلدان أحرزت تقدما سريعا في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. بحيث هناك دولا استطاعت أن تخفض نسبة الأمية فيها بشكل. وتجدر الإشارة إلى أنَ محو الأمية في الأرياف يمثل أولوية في العديد من البلدان المغاربية، ففي كل من الجزائر والمغرب وتونس تبلغ نسبة الأميين المراهقين في الريف ضعفي ما هي عليه في المناطق الحضرية. وتعود بعض أسباب استمرار الأمية في هذه البلدان إلى فقدان التخطيط السليم والبرامج الجادة لمحو الأمية، فبعض البرامج تكتفي بـ (8) أشهر فقط في حين أن بعضها يمتد إلى سنوات طويلة ما يؤهل الدارس لاستكمال تعليمه[23].

يمكننا القول مهما تكن الانجازات للقضاء على الامية لا الابجدية فقط وانما الامية الرقمية والوظيفية لتحفيز الصحوة المعرفية وبالطبع فان هذا الواقع لا يتأتى إلا بانتهاج سياسة عملية تعليمية بحيث يصبح

ناتج التعليم ذو مردود اقتصادي، اجتماعي[24]. فعلى رغم الارتفاع في معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي الا أنه توجد العديد من التحديات الحالية والمستقبلية المنتظر حدوثها والتي تتطلب استيعابها والتعامل معها، فالتقدم المحرز لم يقابله تحسن في نوعية التعليم واستجابته لحاجات السوق فضلا عن عدم الوفاء بمتطلبات التعامل مع مجتمع المعرفة والاقتصاد الرقمي وصولا الى تفعيل ذلك لخدمة أغراض التنمية المستدامة. فانخفاض التحصيل التعليمي وارتفاع معدلات الامية هما سببان لانخفاض الدخول لذا فهما مظهران من مظاهر الفقر والتخلف، وعليه فظاهرة التلازم بين الفقر وعدم التعليم تكاد تكون عامة في هذه الدول.

6. خاتمة:

بعد البحث في موضوع الاقتصاد المعرفي وبناءا على تحليل ودراسة انعكاساته على التنمية البشرية في البلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) وما تم التوصل إليه من نتائج يتمحور حول أنَ الاندماج في الاقتصاد المعرفي أصبح من أهم التحديات، وأكثر من ذلك ان هذا التحول أصبح ضرورة ملحة وليس خيارا، ومن نتائج البحث لاحظنا بأنَ هذه البلدان يعترضها للاندماج في الاقتصاد المعرفي مجموعة من العقبات والتحديات، واتضح أنها تزال بعيدة عمّا يحدث من حولها من تطورات في هذا الصدد، بالرغم من المقومات التي تمتلكها الدول محل الدراسة، واجمالا يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

1.6. الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم نخلص إلى عدد من الاستنتاجات كما يلي:

– كسب رهان التحدي للاندماج في اقتصاد المعرفة يكمن بشكل كبير في تأسيس بنية تحتية لتقنيات الاتصال والمعلومات، وقدرة البلد على التحول إلى اقتصاد تعليمي، إضافة إلى إجراء زيادات حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من الابتدائية إلى التعليم الجامعي.

– إنَ الاقتصاديات المغاربية محاصرة بالعديد من المحددات التي تعوق حركتها، وأنَ لهذا الحصار أسبابه الداخلية التي تبدو في عوامل التخلف ذاته كالأمية أو هدر الموارد الاقتصادية "البشرية والمادية" .

– يستوجب التحول إلى الاقتصاد المعرفي توفير متطلبات مالية كبيرة، وتمويل قطاعات التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في هذه الدول هو أدنى المستويات في العالم، وإبرام شراكات وخلق فرص تعاون بين مختلف البرامج والمبادرات العلمية التكنولوجية.

2.6. اختبار الفرضيات:

– بناءا على نتائج هذا البحث تم التوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة تفاعلية بين الاندماج في اقتصاد المعرفة والتنمية التنمية البشرية بحيث يغذي كل منهما الأخر والتأثير المتبادل بينهما شامل وعميق وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث الاساسية.

– وعند المقارنة على مؤشر المعرفة العالمي الذي يقيس درجة الانخراط في اقتصاد المعرفة بالبلدان الأخرى تقع معظم البلدان المغاربية تحت النطاق الأوسط للتوزيع، فهي تسجل بشكل عام درجات متدنية، وهذا ما يجعلها محاصرة بالعديد من العقبات توصف بالفجوة المعرفية والرقمية وهو ما يثبت بأنه لا يمكن التحول لاقتصاد المعرفة في الدول محل الدراسة دون توفر شروط التنمية البشرية، وهو ما يثبت صحة الفرضيات الفرعية، فمن خلال النظرة الشمولية للفجوة المعرفية في البلدان المغاربية، نجد أنه لم يحن الأوان بعد أن نتحدث عن اقتصاد للمعرفة في هذه البلدان وعليه ذلك يتطلب الاهتمام بالكثير من الاولويات التي سنوردها كتوصيات.

3.6. التوصيــات:

من العرض السابق، تم التوصل إلى صياغة مجموعة توصيات تعتبر أولويات ضرورية للبلدان العربية والمغاربية لتحقيق الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة، وهذه التوصيات هي:

– الاهتمام بقضايا التنمية البشرية، وإيجاد كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية في سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا.

– تحتاج السياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والصناعة والتعليم إلى أن تكون أكثر ملائمة لطبيعة عمليات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

– تطوير وتبني هياكل جديدة للبرامج الدراسية وتصميم نماذج حديثة لتقديم الخدمة التعليمية ترتكز على التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني ونشر سبل التعلم مدى الحياة لكي تتوافق نظم التعليم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي باعتبار التعليم المكون الأساسي للبنية التحتية لمواجهة احتياجات الاقتصاد المبني على المعرفة.

– توفير فرص عمل لأصحاب الكفاءات مع منحهم الامتيازات والحوافز المناسبة، للحد من استمرار الهجرة.

– الارتقاء بمستويات الإنفاق على نقل ونشر وتطوير المعرفة، بدعم موارد التمويل لقطاعات التعليم– والتعليم العالي بصورة خاصة– ومنظومة البحث والتطوير.

– دعم عمليات المشاركة والتعاون بين كل من الحكومات والمؤسسات والأفراد، للتوعية بأهمية عمليات التحول نحو المعرفة وبذل الجهود من كافة القطاعات لدعم هذا التحول، وإنشاء روابط مباشرة بين المؤسسات البحثية الابتكارية وقطاع الأعمال.

– لابد أن يتمثل دور حكومات بلدان المنطقة في خلق بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة، بمساعدة المشروعات العربية على الاستمرار في النجاح، وتشجيع إنشاء مشروعات جديدة في بلدانها، تعزّز الابتكار، وتشجع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات الابتكارية، وتزويدها بالخدمات المناسبة، كخدمات المجمعات الصناعية، والتدريب، والبحث التطبيقي، والمساعدة الفنية، ونشر المعلومات، وقواعد البيانات، ونقل التكنولوجيا

– يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية المقدرة على إنتاج المعرفة وبناء نسق للابتكار يقوم على نقل وتوطين وتنشيط المعرفة من أجل توليد التقانات الجديدة بما يحقق غايات التنمية المستدامة.

7. الإحالات والمراجع:

[1] مسعي سمير، اقتصاد المعرفة في الجزائر – الواقع ومتطلبات التحول– أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي– الجزائر، 2014–2015.

[2] لحمر خديجة، تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد الثامن عشر، ديسمبر 2015

[3] معلول ليله وسليمة مسعي ورضا زهواني، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر مقارنة مع عدد من الدول العربية– ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية – ديسمبر 2019

[4] تقرير التنمية الإنسانية العربية "نحو إقامة مجتمع المعرفة " الفصل الأول – الجزء الأول، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2003 ، ص36

[5] إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة : الممارسات والمفاهيم، الوراق، عمان– الأردن، 2006، ص30–31

[6] ربحي عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء، عمان – الأردن، ط1، 2008، ص 66

[7] عبد الرحمن الهاشمي وفايزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة عمان– الأردن، ط1، 2007 ، ص24 .

[8] ربحي عليان، مرجع سابق، ص376.

[9] أحمد عبد الونيس ومدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006 ،ص118

[10] عيسى خليفي وكمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي –الواقع والأفاق، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات: المعرفة، الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الفترة 12–13 نوفمبر 2005.

[11] جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، اليازوردي، الأردن، الطبعة العربية، 2009، ص 7

[12] Abdelkader DJEFLAT,L'ECONOMIE FONDEE SUR LA CONNAISSANCE ,Ed dar El Adib,Oran-Algérie,2006,p37.

[13] هاشم الشمري ونادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء، عمان – الأردن، ط،2008 ، ص39–40

[14] P.BOVARD et STORHAYE, KNOWLEDGE MANAGEMENT ,Ed EMS ,Paris,2002,p50

[15] سوزان موزي، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 101–102.

[16] محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء، الأردن، الطبعة1، 2008 ، ص 247.

[17] جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية، الأردن، ط1، 2010، ص205.

[18] سوزان موزي، مرجع سابق، ص115.

[19] باسم غدير غدير، اقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم، حلب–سورية، الطبعة 2010 ، ص 178.

[20] سوزان موزي، مرجع سابق، ص112

[21] عبد الرحمان العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الاولى، 2009، ص 221

[22] تقرير المعرفة العربي:"نحو تواصل معرفي منتج"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ المكتب الإقليمي للدول العربية– مؤسسة بن راشد آل مكتوم، دار الغرير للنشر والطباعة، دبي – الإمارات العربية المتحدة، 2009 ص 233، 257

[23] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى،2008 ص124.

[24] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص39